

مادة ٢ - يعتبر صحيحا ماسبق صرفه إلى الموظفين والعمال بالتطبيق لتلك القرارات أو التسويات الملغاة .

مادة ٣ - لا تسرى أحكام المادتين السابقتين إلا على القرارات والتسويات التي تمت تنفيذ الأحكام والفتاوى التي صدرت اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٥٢ إلى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٢

بتخفيض الرسوم المقررة لأداء الامتحانات العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوي ؛
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم
الدراسة الثانوية النسوية ؛

وعلى القانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم التجاري ؛
وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الصناعي ؛
وعلى القانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الزراعي ؛
وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم التعليم الإعدادي العام ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تخفيض الرسوم المقررة لأداء الامتحانات العامة في مراحل
التعليم الإعدادي والثانوي بأنواعها المختلفة وما في مستواها ، إلى
النصف

مادة ٢ - على وزير التربية والتعليم تنفيذ هذا القرار بقانون
ويعمل به اعتبارا من امتحانات العام الدراسي ١٩٦١/١٩٦٢ ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمواد (١٢ ، ١٥ ، ١٩) من القانون رقم ٢٦٥
لسنة ١٩٦٠ المشار إليه النصوص الآتية :

”مادة ١٢ - فيما عدا ممثلي الموظفين والعمال يكون تعيين رئيس وأعضاء
مجلس الإدارة في الشركات التي تتبع المؤسسة بقرار من رئيس الجمهورية“ .

”مادة ١٥ - يبلغ رئيس مجلس إدارة كل مؤسسة من المؤسسات المشار
إليها في المادة (١) قرارات المجلس إلى الوزير المختص لاعتمادها .

وعلى الوزير أن يقدم إلى رئيس الجمهورية المسائل التي تستلزم صدور
قرار منه فيها“ .

”مادة ١٩ - يقدم الوزير المختص إلى رئيس الجمهورية تقريرا عن
أعمال المؤسسة خلال السنة المنتهية . ويشفع هذا التقرير بصورة من
كل من التقرير السنوي لمجلس الإدارة وتقرير ديوان المحاسبات“ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به
من تاريخ نشره ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨١ (٣١ يناير سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢

في شأن التجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال
من مرتبات وأجور

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المادة ١٨١ من القانون المدني ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية
العربية المتحدة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر الآتي الآتي :

مادة ١ - يتجاوز عن استرداد ما صرف إلى الموظفين والعمال من
مرتبات وأجور بناء على قرارات بالترقية أو تسويات صادرة من جهات
الإدارة تنفيذ الحكم أو فتوى صادرة من القسم الاستشاري للفتوى والتشريع
بمجلس الدولة وإدارات العامة بديوان الموظفين وذلك إذا ألغيت أو سحبت
تلك القرارات أو التسويات .